Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

كان السند صحيحًا حكموا بصحة الحديث، وإن كان السند ضعيفًا حكموا بضعفه وهكذا يصبح الإسناد من وثائق النص الدينى، «ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[1].

ولا يمكن أن يُغفل دورُ العلماء وما بذلوا من جهد فى تحقيق السند والإسناد فبدونه أو بدون العناية به لما تميّز الحديث الصحيح من الحديث السقيم، ولما استقام الوصول إلى النص الشرعى.

ويبدأ السند والإسناد من الصحابى الذى يتلقى الحديث (المتن) من رسول الله صلى الله عليه وسلم، والذى ينقله بدوره إلى التابعى، ومن بعده إلى تابع التابعى وهكذا حتى يتم تدوين الحديث، وقد حرص التدوين فى أول أمره على ذكر السند حتى يتمكن علماء الحديث من معرفة درجة الصحة فى الحديث إن كان صحيحًا فى متنه، وفى نقله، أو معرفة درجة الضعف إن كان الحديث مردودًا، أو إدراك وضعه إن كان مكذوبًا وموضوعًا غير منسوب إلى رسول الله نسبة صحيحة، وبهذا يخضع الحديث لميزان نقدى دقيق حتى لا يختلط الغث بالسمين، وحتى تنقى الأحاديث مما قد يداخلها من نصوص دفعت بها الأهواء، والمصالح الشخصية، أو الأغراض المذهبية.

والحديث الذى بدأنا به أُشِيرَ إلى أنه غريب فى أوله، مشهور فى آخره فـ"الغريب": هو ما يتفرّد بروايته شخص واحد فى أى موضع يقع هذا التفرد من مواضع السند : فى أوله أو وسطه أو آخره.

والغريب قد يكون غريبًا مطلقًا، وقد يكون غريبًا نسبيًّا؛ فالغريب المطلق تكون غرابته فى أصل السند وهو طرفه الذى فيه الصحابى، ويطلقون عليه «الفرد المطلق»، كحديث النهى عن بيع الولاء، وعن هبته «حدثنا أبو الوليد حدثنا شُعبة قال

---

[1] أشار إليها عبد الله بن المبارك وهو من علماء خراسان وأحد الأئمة الأعلام، المتوفى ١٨١هـ، راجع «البداية والنهاية» لابن كثير، ١٠/٦٩١، دار الغد العربى، القاهرة، ١٩٩١.